حروف المعاني بين النحاة والأصوليين من خلال "نفائس الأصول في شرح المحصول" للقرافي

حسان عجمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

الملخّص:

ينقسم كلام العرب بحسب النحاة إلى اسم وفعل وحرف، ولكلّ منها دورها في نقل أفكار المتكلمين بالعربية، وشاءت حكمة الله – تعالى- أن تبدأ بعض سوره بالحروف، فاجتهد المفسرون في تحديد دلالاتها بحسب ما تقتضيها مناسبات السّور التي تصدّرتها، وزادت قيمتها باختلاف دلالاتها باختلاف سياقات الكلام، وهو ما حملته كتب النحاة والفقهاء والمفسرين، وهي كلها تسعى لتفسير كلام الله خوفا من الوقوع الخطا في تحقيق الحق في تطبيق الشريعة، فبذل كل منهم جهوده للتمييز بين دلالات الحروف بين بعضها، و للوقوف على الدلالات التي يمكن للحرف الواحد أن يعنيها في السياقات المختلفة. ولكشف هذه المسالة حاولنا في هذا المقال أن نبين دلالات هذه الحروف بين النحاة والأصوليين من خلال نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي.

الكلمات المفتاحية: حروف المعاني، النحو، دلالة، دلالة لفظية، أصول الفقه، النحاة.

Résumé :

Selon les grammairiens arabes le mot se classifie en trois éléments: le nom, le verbe et le particule. Chaque élément a un rôle dans la transmission d'idées des locuteurs Arabes. la volonté et la sagesse de Dieux le tout puissant a voulu que certaines sourates coraniques commencent par des lettres. Les interprètes se sont efforcés à déterminer leur signification selon les occasions et les évènements de leur émission. La valeur des lettres s'est accrue selon les différentes connotations dans différents contextes du discours; comme a été démontré dans les œuvres des grammairiens, d'érudits et des interprètes qui cherchent tous à interpréter la parole de Dieu par crainte de tomber dans l'erreur en appliquant le droit et la Sharia. Chacun d'entre eux s'est efforcé à établir une distinction entre la sémantique des lettres entre elles et les connotations de chaque lettre dans Différents contextes.

Afin de fournir une réponse à cette problématique, nous avons tenté d'illustrer dans cet article la signification de ces lettres dans les travaux des grammairiens et des fondamentalistes à travers "nafayis al'usul fi sharah almahsul lilqarafi."

Mots clés: Synonymes des lettres, Syntaxe, Signifiance, Sémantème, les Origines de la Jurisprudence, Les Grammairiens.

Abstract:

According to arabe grammarians, The word in arabic is divided into noun, verb, and particle, and each one of them has its role in conveying ideas amongst the speakers. In the Holly Quran. Some Surat (verse) start whit letters or a set of letters that many interpreters' strive to determine their real meaning according to the reason for the desent of the Surat. In effect, the value of these letters has increased due to its different meaning in different contexts of speech, and this is what many books of grammarians, scholars and interpreters have conveyed. They! all seek to interpret! God's word for fear of misperception of the right in appling the religious law. Each of them made efforts to distinguish between the significations of these letters and to identify the meaning that a single letter can have in different contexts.

In order to uncover this issue, we attemped to illustrate the significance of these letters in the works of grammarias and the fundamentalists throuth the book of Karafi " Nafaiis El oussoul fi Sharh El Mahsoul".

Abstract: Synonymy of characters, Syntax, Significance, semanteme, Origin of Jurisprudence, Grammarian.

مقدمة:

حروف المعاني من الموضوعات التي شدت اهتمام العلماء من النحاة والفقهاء والمفسرين، ولا يكاد يخلو مؤلف من مؤلفاتهم من ذكرها وتدارسها، وقد شد انتباهنا اختلافهم فيها، فبدا لنا أنها تختلف كما وكيفا في استحضار المسائل الخلافية، وذكر المتخالفين فيها وتعليلاتهم وتخريجاتهم وتأويلاتهم، كل بما يخدم مذهبه، فأصبحت دلالات الحروف تتمايز بحسب هدف كل عالم في تعامله مع الحرف، ومن هنا عزمت أن أقدم هذا العمل الذي وسمته: "**حروف المعاني بين النحاة والأصوليين**"، واخترنا أن يكون كتاب **(نفائس الأصول في شرح المحصول)** لأحد أعلام القرن السّابع الهجري **(شهاب الدين القرافي)**، مدونة بحثنا؛ لما لمسناه فيه من تعامل مؤلفها مع حروف

المعاني، وسنتبع فيه المنهج الوصفي لتمكننا منه بعد التجربة التي خضناها به في أعمالنا العلمية السابقة، مع الاستعانة ببعض التقنيات كالتحليل والمقارنة وغيرهما كلما اقتضت الضرورة العلمية ذلك.

أولا- المؤلف (شهاب الدين القرافي):

1- تسميته كنيته ولقبه: هو أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلّين[1] الصنهاجي، البهفشيمي[2] البهنسي القرافي، المالكي، وذُكِرَ أنه "أحمد بن إدريس" ولم يذكر "أبي العلاء"، وتفرّد ابن فرحون بذكر جد القرافي "يعقوب"[3]. وكنيته أبو العباس: وهو ما أجمعت عليه كتب التأريخ والتّراجم[4]. واتفقت على أن لقبه " شهاب الدين"[5].

2- مولده: ولد شهاب الدين القرافي سنة (626هـ) ، بقرية " كوزة بوش" من صعيد مصر الأدنى، والتي تعرف بـ " بهفشيم " من أعمال البهنسا[6].

3- شهرته: يجمع العلماء والمؤرخون على شهرته بالقرافي، و يرجعها ابن الأثير[7] إلى القرافة المقبرة المعروفة بالقاهرة ، يسندها آخر إلى بطن من المعافر[8]. ويقول ابن تغري بردي:" نسب إلى القرافة من غير أن يسكنها، وإنّما سئل عن تفرقة الجامكيّة[9] بمدرسة الصّاحب بن شكر، فقيل إنه: توجه إلى القرافة فقال بعض من حضر: اكتبوه القرافي، فلزمه ذلك"[10]. وهوما يؤكده ابن فرحون[11]، ويقول عن نفسه: " واشتهاري بالقرافة ليس لأنّي من سلالة هذه القبيلة، بل للسّكن بالبقعة الخاصّة مدّة يسيرة، فاتّفق الاشتهار بذلك"[12].

4- أصله ونسبه: يعود أصله إلى قبيلة صنهاجة[13]،الكائنة من قطر مرّاكش بأرض المغرب، وينسب إلى " البهنسا [14].

ز- أسرته: هي أسرة مغربيّة عريقة تنحدر من قبيلة صنهاجة إحدى أكبر قبائل البربر، قدموا مصر منذ زمن طويل، واستقرّوا بصعيدها، وفيه ولد شهاب الدّين، لذلك اعتُقِدَ أنه: "المصري أصلا"[15].

5- نشأته وطفولته: أغفلها المؤرخون، شأنه شأن كثير من علمائنا السابقين، وإنما اهتموا إلا بالناحية العلمية التي وسم بها القرن السّابع الهجري. ونشأ القرافي في مصر المحروسة، التي كانت بلد علم وعلماء بما انتشر فيها من معاهد علمية ومدارس، وكانت بذلك مصدر إشعاع علمي وحضاري، وكباقي علماء عصره في البلاد الإسلامية، اتجه إلى علوم القرآن في أوّل تحصيله المعرفي[16] ، وترك صعيد مصر قاصدا القاهرة، ليتزوّد من علمائها الذين أتوا من بغداد والشّام وغيرهما، فاغترف ما أمكنه من شتّى العلوم ولازم الشّيخ عزّ الدّين بن عبد السّلام، وأخذ عن ابن الحاجب، والخسروشاهي حتّى برع في علوم كثيرة، أوّلها أصول الفقه [17].

6- وفـــــاته : توفى سنة اثنتين وثمانين وستمائة هجريّة، عن عمر ثمانية وخمسين عاما، بدير الطّين بمصر، المسمّاة الآن بدار السّلام ، ودفن بالقرافة الكبرى على ما جاء عن الصّفدي، وابن تغري بردي [18].

ثانيا- المدونة (نفائس الأصول في شرح المحصول):

1- التسمية: آل على نفسه أن يكون نفائس الأصول شرحا للمحصول ومختصراته من المنتخب والحاصل وغيرهما، " فيعظم نفعه، ويجلّ في الوضع وقعه"[19].

2- منهجه واجتهاداته فيه: جمع شرحه تعليقات لجماعة من العلماء في أصول الفقه، استعان بعدد من مختصراته كـ"المنتخب والحاصل" لضياء الدّين حسين، و"الحاصل" لتاج الدّين، و" التحصيل" لسراج الدّين، و" التنقيح" للتبريزي، والتزم في نسبة الأقوال لقائليها. وتجنب التكرار خشية الإطالة. وحرص أن يكون كلامه سؤالا وجوابا، ولا يذكر من الأسئلة إلاّ ما يملك جوابه، وإن ذكر ما يعسر الجواب عنه، يجيب عنه حتّى يحترز منه، وينتبه به على أمثاله ، ولا يورد الأسئلة الضعيفة لأنّه يعدّها تطويلا بغير فائدة مهمة، ولا يشرح مما جاء في المحصول إلاّ ما يقع عليه السّؤال، ويبدأ بما في المحصول ويستعين بما في مختصراته. يقول: "ويصير هذا الكتاب شرح لـ**(المحصول)** ومختصراته من **(المنتخب)** و**(الحاصل)**"[20].

3- مصـــــــادره: جمع لشرح محصول الرّازي نحو ثلاثين تصنيفا في أصول الفقه للمتقدّمين والمتأخّرين من أهل السنّة والمعتزلـــة، وأربـــاب المذاهب الأربعة، أمّا مصادره اللغويّة، فقد تنوّعت بتنوّع مستويات اللّغة.

4- ملاحظات عامة:

- سلك القرافي فيه أسلوب التعليم، فكان يلحّ على الشّرح والتوضيح بالتعليل والمقارنة والمقابلة وغيرها من طرق التعليم.

- الكتاب أشبه بالموسوعة، فإضافة لما حواه من الآراء الفقهية، فقـــد حـــوى من الآراء اللغوية ما لا يمكن للمشتغل بهذا العلم أن يتخلى عنها.

- تنوعت فيه المصطلحات الصّوتيّة والصرفيّة والنّحوية وغيرها.

وعليه فإن غزارة المادة اللغوية التي حوتهـــا المدونـــة، وكثـــرة المصـــادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وتنوعها بين النحوية والفقهية، جعلها عينـــة بحث خصبة، تجيب بامتياز على إشكالية هذا العمل.

ثالثا- حروف المعاني:

1-تعريف الحرف:

أ-لغة: " الحَرْفَ في الأصل الطَرَفُ والجانب و به سُمِّيَ الحَرْفُ من حُرُوفِ الهِجَاءِ...ومنه حَرْفُ الجَبَلِ وهو أعلاه المحدّد ... حَرْفُ كُلِّ شَيْءٍ نَاحِيَتُهُ كَحَرْفِ الجَبَلِ والنَّهْرِ والسَّيْفِ"[21]. ويقول الرَّاغب: "حَرْفُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ، وجمعه أَحْرُفٌ وحُرُوفٌ. يقال: حَرْفُ السَّيْفِ وحَرْفُ السَّفِينَةِ وحَرْفُ الجَبَلِ، وحُرُوفُ الهِجَاءِ أَطْرَافُ الكَلِمَةِ والحُرُوفُ العُوَامِلُ في النَّحْو أطراف الكلمات الرَّابطة بعضها ببعض"[22].

ب- اصطلاحا: هو في النحو ما يدل بنفسه على معنى في غيره[23]، وهو أحد أقسام الكلم. وعند الفقهاء : " لكل حرف حدّ، ولكلّ حدّ مطلع"[24]، و:" أصل الحروف أن تكون عاملة؛ لأنّه ليس لها معان في أنفسها وإنّما معانيها في غيرها"[25] .

والحروف نوعان؛ حروف المباني التي تدخل في بنية الكلمة أو التي تتركب منها الكلمات، وحروف المعاني التي تدلّ على معاني جزئية وضعت واستعملت فيها، وتربط بين جزأين، ولها معاني تبعية، فلا تستعمل بالمعقوليّة، باعتبارها تدلّ على معنى في غيرها، ولا تكون ركنا في الكلام إلاّ مع ضميمة، لذلك سميت بهذا الاسم؛ لأنّها موضوعة لمعان تتميز بها عن حروف المباني[26]. وهي التي سيكون العمل عليها في هذا المقال، وقد صنفناها بحسب عدد حروفها كالآتي:

2-أنواع الحروف:

أ- الأحادية:

أ-1- الواو:

أ-1-1- عند النحاة والفقهاء: ذكر النحاة في مصنفاتهم للواو خمسة عشر معنى، منها الزائدة، والترتيب والعطف والمعية ...الخ[27] وانقسموا في دلالة الواو العاطفة إلى ثلاثة؛ قسم يرى أنّها تدلّ على مطلق الجمع، وآخر تدلّ على التـــرتيب، وثالث تدلّ على الجمع بقيد المعيّة[28].

أمّا القرافي فيستحضر الجدل الدائر فيها، ويبدأ برفضه لموقف الرّازي في إنكاره أن تفيد الواو التّرتيب في نحو: تقاتل زيد وعمرو؛ لأنّ المقاتلة تلزم المشاركة، وطرح حول هذه المسألة سؤالين: يرى في **الأوّل:** أنّه باعتبار جملة المقاتلة تقتضي المشاركة. ويرى أنّ دعوى نفيه مطلقا باطلة. وحجّة الرّازي أنّه لو كان هذا النّوع من التّرتيب معتبرا لغة، لصحّ دخول الفاء في المقاتلة، فتقول: تقاتل زيد فعمرو، وهو ما لم يُجِزْهُ أحد. بمعنى أن الذي يحدد ما إذا كانت تفيد الترتيب أو مطلق الجمع هو السياق الذي تكون فيه، والمعنى الذي يريد المفسر من التخريج. إضافة إلى منطق الكلام، إذ لا يمكننا أن نتصوّر الترتيب في عمل مشترك كالمقاتلة[29].

الثاني: يرى أنّ هذه الثلاثة مقلوبة، للأسباب التالية:

– نقول: "الواو" فيما فيه التّرتيب، فيكون فيه حقيقة، فلا تكون حقيقة في غير التّرتيب دفعا للاشتراك[30]،في نحو **قوله-تعالى-:{وحَمْلُـــهُ وفِصَالُـــهُ ثَـــلَاثُـــونَ شَهـــرًا}[الأحقاف:15]**، وفيها يظهر التّرتيب؛ لأنّ الفصال يكون بعد الحمل، بمعنى أن زمن وقوع الحدث الأوّل الذي هو الحمل، والحدث الثاني الذي هو الفصال هو من أعطى (الواو) معنى الترتيب.

– يرفض أن تكون دلالة الترتيب أصيلة في اللفظ بحجة أن اللفظ مستعمل في هذا المعنى؛ لأنه إذا عطفنا شيئين أحدهما على الآخر في المدح، أو الذمّ، أو الامتنان، فإنّ تقديم أحدهما يدلّ على الاهتمام به، وتأخير الآخر يدلّ على اهتضامه في العطف، وعلى العكس في المدح والذمّ، فإنّ المتأخّر أبلغ دائما،

وكذلك الامتنان، وهي معاني كثيرة واقعة مع "الواو"، وليست " الواو" مستعملة فيها إجماعا.

– أن احتمال الرّازي أنّه لو كانت "الواو" للتّرتيب، لكان القول: رأيت زيدا وعمرا بعده تكرارا، ورأيت زيدا وعمرا قبله نقضا، وأنّه عندما تستعمل "بعده" مع "الواو" في جملة واحدة، نكون قد أفدنا البعديّة مرّتين بلفظين هما "الواو" و"بعد"؛ لأنّ الواو عند الخصم تدلّ على بعده، وقولك: بعده يدلّ على بعده، فيلزم التكرار[31].

أمّا اعتماد الرّازي على الحديث الشّريف لما سئل– عليه الصّلاة والسّلام– من أين يبدأ في الطواف؛ فأجاب –عليه الصلاة والسلام– نبدأ بما بدأ الله به، مصداقا **لقوله– تعالى– :{ إِنَّ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ}[البقرة:158]**، فيرى أنّه لو كانت للتّرتيب لما اشتبه ذلك على أصحابه – عليه وعليهم السّلام–. فيجيبه القرافي بأنّه لو لم تكن للتّرتيب لما قال – عليه السّلام–: " ابتدئ بما بدأ الله به"، وما يدريهم ما بدأ الله به لولا دلالة "الواو"، ويرى أنّ هذا الاستدلال يصلح للفريقين.

ويعترض بعد ذلك على حجّة الرّازي الثانية؛ بأنّه لو كانت الواو للتّرتيب لكان القائل: رأيت زيدا وعمراً، ثم تبيّن أنّه رآهما معا أنّه يُعَدُّ كاذبا، وليس ذلك إجماعا، وينكر ما ينقله إمام الحرمين في البرهان من أن الشافعي يراها تفيد الترتيب ويعدها بعض الحنفية لمطلق الجمع، ويرى أن الواو تفيد في هذا المقام التشريك؛ لأنّها ترد للجمع في غير العطف. فلا يسلم شهاب الدين بالإجماع، لأنّ الخصم يكذبه، باعتبار ما دلّت عليه " الواو"، لا باعتبار مدلول الرؤية، مثله من كلّ وجه[32].

وينقل ذم بعض العلماء – دون أن يسميهم– هذا الرأي؛ لكونه جمع بينهما (أي الله والرّسول) في الضّمير؛ لأنّ الجمع يوهم "التّسوية" ولكنّه

ورد جمعهما في الضّمير في حديث آخر في **قوله-عليه السّلام-:"لا يُؤمِنُ أحَدُكمْ باللهِ حتَّى يكـُونَ اللهُ ورَسُولـَهُ أحَبَّ إليهِ مِمَّا سِواهُمَا"**، ثم ينقل جوابا للشـّيخ عزّ الدّين بن عبد السّلام، بأنّه منع من الجمع؛ لأنّ الجمع يوهم التـّسوية من قصده؛[33]، والذي سمع عنه عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– يقول:**[الطويل]**

كفى الشّيبُ والإسْلامُ للمَرْءِ نَاهِيًا[34]

فقال له عمر– رضي الله عنه –: "لو قدّمت الإسلام على الشّيب، لأجزتك"؛ لأنّ التأخير في اللـّفظ يدلّ على التأخير في الرّتبة[35].

وينقل عن الشّيخ تقيّ الدّين بن رزين أنّ كلام رسول الله – صلىّ الله عليه وسلّم– جملة واحدة فيكره لغة إقامة الظاهر فيها مقام الضّمير، فلذلك حسن الجمع، وكلام الشّاعر جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمَر[36].

أ-1-2-أسباب دلالة الواو على الترتيب:

يقدم قاعدة يرى فيها أنّ التـّرتيب له سببان؛ أداة لفظية كـ"الفاء" و"ثم" وطبيعة زمانية، هي أنّ أجزاء الزّمان مرتـّبة بذاتها، فلا يقع الحال قبل الماضي، ولا المستقبل قبل الحال، ولا حين إلاّ قبل حين بعده، وبعد حين قبله، واجتماع الأزمان محال"[37]، فيستحيل وقوع أول النهار آخره، وآخره أوله، فلا يقع الزمان إلا مرتبا، "وهذا هو السرّ في قول العلماء: إنّ التـّقديم في النّطق دليل الاهتمام في المتقدّم، وبتأخّر الأهمّ في المدح والذمّ والامتنان[38]، ويشير إلى أنّ الفرق بين ما أمر به – عليه السّلام– لا ما ذكروه، وهو الجواب على قول عمر– رضي الله عنه– إنّ الله – تعالى– قدّم الحجّ على العمرة، **قال الله– تعالى-:{وأتِمُّوا الحَجَّ والعُمْرَةَ للهِ} [البقرة**

:196]، وهو ما فهمه الصحابة على الرّغم من أنّهم كانوا فصحاء العرب، فثبت أنّهم فهموا من الواو التــّرتيب(39).

ويعتل القرافي بالتقديم والتأخير الزّماني لدلالة الواو على الترتيب في لزوم الطلاق باللفظ المتقدم في غير المدخول بها، وعليه نفرق بين دلالة الزمن على الترتيب التي يفرضها السياق والدلالة اللفظيّة التي تفيدها الواو كذلك من خلال السياق الذي تكون فيه. ويرى صاحبنا أنّ الترتيب في قوله: جاءني زيد وعمرو، يدلّ عليه الطبيعة الزّمانيّة، وهو النّطق به أولا، وسببه كون زيد قيل أوّل، وليس سبب التــّرتيب الواو، ويرى أنّ النــّزاع في المقام حاصل في الدّال على التــّرتيب، ولا في سبب التــّرتيب، مثلما لو عطف بالفاء، فكان الدّال على العطف هو الفاء، أمّا سبب التــّرتيب هو الوجود؛ أي وجودهما قبل الآخر في الزّمان محلّ الكلام(40). فنفهم من هذا أن الحروف لا تدلّ على التــّرتيب من نفسها، ولكنّها علامة على وجود التــّرتيب الزّماني في الكلام، بذلك يصبح سياق الكلام هو من يتحكّم في الدّلالة التي تؤدّيها الواو.

ويرفض إنكار سيف الدين أن تدلّ الواو على الترتيب لشبهها بالفاء ودخولها في جواب الشّرط، وخضوعها لأحكامه فتدل بذلك إضافة إلى الترتيب على الارتباط؛ لأنّها موضوعة للترتيب لأنّه لا يحسن دخولها مكان الفاء. ويضيف عن سيف الدّين أقوالا نقلها عن جماعة دون أن يُعَيِّنُهُمْ أنّها للتــّرتيب مطلقا، وبه يقول الفرّاء حيث يستحيل الجمع بين حركتي الركوع والسّجود في حركة واحدة، **كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا}[الحج:77]** إذ يستحيل الجمع بين حركتي الرّكوع والسّجود في حركة واحدة.

أ-1-3- معاني " الواو" الأخرى: تفيد الواو معاني أخرى منها:

- بمعنى "أو": في نحو قوله تعالى: {أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْـنَى وثُـلاثَ ورُبَاعَ} [فاطر:01].

- بمعنى الاستئناف: نحو قوله- تعالى-:{والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُـولُونَ: آمَنَّـا بِـهِ}[آل عمران:07].

- بمعنى" مع": نحو: جاء البرد والجباب[41].

- بمعنى" إذا": نحو قوله – تعالى-:{ ثُـمَّ أَنـزَلَ عَلَـيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الغَـمِّ أَمَنَـةً نُعَاسًا}[آل عمران: 154]، إلى قوله – تعالى-:{ وطَائِفَـةٌ قَـدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنـفُسَهُمْ}[آل عمران: 154].

نأتي في نهاية عرضنا للجدل القائم في اختلاف دلالة الواو على الترتيب أو الجمع، إلى أنّها تكتسب معناها من السياق الذي ترد فيه، ولا تحمل معناها في لفظها، وهو ما وضحه القرافي في المحاورات التي أقامها مع الآراء المتباينة فيها.

ب –الثنـائية:

ب-1- في[42] :

ب-1-1- دلالة (في) عند النحاة: هو من حروف الجرّ ويرد لمعان، منها؛ بمعنى "على"، وبمعنى حرف الجر "الباء"، والظرفية ...الخ[43]، وعند علماء أصول الفقه يأتي " في" للظّرفيّة محققا، أو مقدرا ويرى أنّ قوله: "أو مقدرا" غير متـّجه؛ لأنّ البّحث في هذه المسائل إنّما هو عن تحرير الحقيقة اللـّغويّة، وهي المرادة بقوله: الأمر للوجوب، الأمر للتـّكرار، الصيغة للعموم إلى غير ذلك. أمّا الظّرفيّة (المقدّرة) **نحو: قوله- تعالى- :{ولأُصَلِبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}[طه:71]**، وينسب إلى العلماء بأنه مجاز

تشبيه، أي: شبّه تمكّن المصلوب من الجذع بتمكّن المظروف من الظرف، وإذا كان مجازا لا يذكر؛ لأنّ المقصود ضبط الحقائق ليستقرّ كلّ لفظ في مركزه وموضوعه[44]. وهو ما يقوله سيبويه:" وإن اتَّسعت في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمَثَل يُجاءُ به يُقاربُ الشيءَ وليس مثلهُ"[45]. ويشير الرّمّاني إلى اختلاف البّصريين والكوفيين في معانيها، فبينما يرى الكوفيون أنّها تأتي بمعنى **(على)** في نحو **قوله- تعالى-: {لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}[طه:71]** ومنه كذلك قول الشاعر: **[الطويل]**

هُمْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ ** فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا**

يراها البّصريّون على بابها أي: الظرفيّة[46]. ولا ينكر المبرّد أنّ تتناوب حروف الخفض في دلالة بعضُها من بعض في بعض[47]. وإن كانت الظرفية تختلف كذلك بين المكانية والاستعلاء بحيث يكون الصّلب: "بتثبيت الجسم في جذع النّخلة بمسامير من حديد وما شابهها، وليس فوق جذوعها"[48].

ب-1-2- معاني (في) عند علماء أصول الفقه: تفيد السّببيّة، والظّرفيّة، وهذه الأخيرة أربعة أقسام: الظّرف والمظروف، جسمان نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، ومعنيان نحو: البَرَكَةُ فِي القَنَاعَةِ، والسَّعَادَةُ فِي طَاعَةِ اللهِ، والظَّرف جسم، والمظروف معنى نحو: الإيمَانُ فِي القَلْبِ، والعكس نحو **قوله- تعالى-: {بَلِ الذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ}[البروج:19]**، **وقوله- تعالى-: { إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ}[الأعراف :60]**، ويقول غيره :" وكان بعضهم يقول: إنّما **قال – تعالى-: { وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}[طه:71]**؛ لأنّ الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور، فلذلك جاز أن يقال فيه هذا"[49].

ب-1-3- تخريج القرافي لمعنى (في):

ينقل عن العلماء – دون تعيينهم- أنّ الحقيقة هو الأوّل حين يكون الظّرف والمظروف جسمان نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وغيرها مجازات؛ نحو:

- الظّرف جسم والمظروف معنى: نحو: مُحَمَّدٌ فِي تَـرْكِيزٍ مُسْتَـمِرٍ.
- العكس لوجود الجسميّة فيه من حيث الجملة.
- الأبعد كليّة أنْ يكونا معنيين: لانتفاء الجسميّة بالكليّة.

ويطيل في الشرح والتمثيل [50].

ويظهر اختلاف تصوره للظرفية عن تصور النّحاة، فبينما يرى النّحاة الظرف ماديا يراه القرافي معنويا، ويكون في استعماله المادي حقيقيا، وفي صورته المعنوية مجازا، وهنا الفرق.

ب-1-4-معاني أخرى لـ (في): ينقل عن العلماء أنها تفيد:

- **بمعنى (على):** يعدها المرادي **في قوله -تعالى- : { ولأصَلِبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}[طه:71]** بمعنى (على)[51].

- **بمعنى (الاستعلاء:** ويراها آخر للاستعلاء[52]. وسمّاه آخر العلو، يقول: " وللعلو نحو: لأصلّبنّكم في جذوع النّخل، أي: عليها قاله الكوفيون وابن مالك وأنكره غيرهم .

- **بمعنى الظرفية المجازية:** جعلها الزّمخشري وغيره للظرفية المجازية بجعل الجذع ظرفا للمصلوب لتمكنه عليه تمكن المظروف من الظرف"[53]، ويؤيده ابن يعيش[54]. أمّا إذا قيل: زيد في ضلاله، فهو مجاز تركيب؛ لأنّ لفظ "في" لم يوضع ليركب مع المعاني التي لا تتجوّف بل ليركّب مع ما يقبل التجويف، ويصلح لأن يكون لغيره، والمعاني ليست كذلك، أي لا يمكنها أن تكون وعاء[55].

- **بمعنى السببية:** أنكر الرازي أن يكون أحد من أئمة اللغة قاله[56]، ويشير إلى أنّه قد نقله جماعة – دون أن يسمّيهم– وبأنّه لا يستقيم كثير من الكتاب والسنّة إلاّ به **كقوله – تعالى–: { وقاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ}[البقرة: 190]** أي: سبب طاعة الله – تعالى– بالتوحيد، وقوله – عليه الصّلاة والسّلام– :" مَنْ أحَبَّ فِي اللهِ، وأبْغَضَ فِي اللهِ"[57].

نأتي في آخر حديثنا في هذا الحرف إلى أنه يفيد الظرفية حقيقة، وغيرها كالعمق والانغماس، أو الوعاء مجاز، أمّا الفرق فواضح بين كلام النحاة فيه وكلام القرافي؛ فبينما تحدث النّحاة عن المعنى المادي لدلالته على الظرفية، فصل القرافي الحديث في دلالة (في)على الحقيقية والمجاز، إذ تتحول المعاني بين استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز وبين القوة والضعف والأهمية وغيرها.

ج–1– مِنْ : يرى :" أنّ لها ثمانية معان"[58]، ويعرضها كالآتي:

ج–1– 1– معاني(من) لدى النحاة: تدل عندهم على معاني عديدة منها:

–**ابتداء الغاية**[59]:نحو: سِرْتُ مِنْ مِصْرَ إلَى مَكَّة.

–**انتهاء الغاية:** نحو: شَمَمْتُ المِسْكَ فِي دَارِي مِنَ السُّوق. ورَأيْتُ الهِلاَلَ فِي دَارِي مِنْ خِلالِ السَّحَابِ. بمعنى: انتهت الرّؤية والشمّ إلى ذلك الوضع، ويشير إلى أنّه قيل: إنّها هنا لابتداء الغّاية، أي: ابتداء الشمّ والرؤية من ذلك الموضع، لكنّه لا يذكر صاحب القول[60]. وتدلّ عند الكوفيين على انتهاء الغاية[61]، أمّا الذي اختلف فيه النّحويون، فنحو: رأيت الهلال من داري من خلال السّحاب، حيث يجعلون **(من)** الثانية لانتهاء الغاية[62]. فيما يذهب ابن السرّاج مذهبا مخالفا يؤيّده فيه ابن عصفور[63]، عندما أبطل ذلك بحجّة أنّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه، إنّما يكون ممّا يناسب معناه الحرف

ومن الابتدائيّة لا يفهم منها الظهور[64]، ويعده أحد الدارسين تعسفا من ابن عصفور؛ لأنّ السّياق واضح الدلالة على ظهور الهلال من خلال السّحاب[65]. أمّا سيبويه فقد اعتقد كثير من النّحويين[66]، أنّه يعدّ انتهاء النّهاية أحد معاني **(من)**، لكن النّصوص التي وردت عنه في الكتاب تنفي ذلك[67].

يبدو أنّ استعمال سيبويه لكلمة غاية هو ما جعل بعض النحويين يذكرها كأحد دلالات **(من)**، يقول المرادي: "إنّ بعض المتأخّرين ذكر أنّها للغاية وحمل كلام سيبويه عليه، قال معناه إنّه محل لابتداء الغاية وانتهائها معا"[68]، وهو موقف المالقي كذلك[69]، أما ابن هشام فقد ميّز بين أمثلة ابن عصفور، الذي يعدّ: أخذته من زيد، للابتداء، يقول: " والظاهر عندي أنّها للابتداء، لأنّ الأخذ ابتُدئ من عنده وانتهى إليك"[70].

– **لبيان الجنس:** نحو **قوله– تعالى–:{ فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَـانِ} [الحجّ:3]**، إذ يبدأ بالعامّ الذي هو الرِّجس، ثم يخصّص جنسه **(الأوثان)**[71]. ويبدو أنّ الصّعوبة تكمن في التفريق بين التي للجنس والتي للتبعيض، فالتي للتّبعيض تقدر بـــ**(بعض)**، والتي لبيان الجنس تقدر بتخصيص الشّيء دون غيره[72]، وعلامتها أن تبدل بـــ**(الذي)** مكانها، لأنّ المعنى: فاجتنبوا الرّجس الذي هو وثن[73].

– **التـــبعيض:** يقدم لها مثالا واحدا: قبضت من المال، يرى أنّ معناها أنّه يحسن محلّها بعض، أي: قبضت بعض المال[74]، وهو رأي سيبويه[75]، بينما يردّها المبرّد إلى الابتدائيّة يقول: "وكونها في التبعيض راجع إلى هذا؛ فأنت تقول: أخذت مال زيد، فإذا أردت بعض قلت: أخذت من ماله، فإنّما رجعت بها إلى ابتداء الغاية"[76]. وقد ذكر سيبويه لـــ **(من)** أمثلة أخرى تكون فيها بمعنى التبعيض منها:

- **الزّائدة للتأكيد:** نحو: ما أتاني من أحد [77].
- **المميّزة للجنس:** نحو: عندي ملؤه من عسل.
- **الواردة مع أفعل التفضيل:** نحو: محمد أفضل من زيد [78].
- **الواردة في نحو:** أخزى الله الكاذب مني ومنك[79]. والمبرّد يقول: "وقولك زيد أفضل من عمرو إنّما جعلت غاية تفضيله عمراً، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنّه فوقه"[80]، وزاد الرمّاني أمّا كونها تبعيضيّة فساقه بعد صيغة التمريض (قيل)[81].

-**بمعنى البدل:** نحو **قوله- تعالى-: { وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلاَئِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ}[الزّخرف :60]**، أي: بدلا منكم [82]، ويتّخذ المرادي[83] **قوله- تعالى-: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ}[البقرة:19]** مثالا لذلك.

- **زائدة:** نحو قولك: ما جاءني من أحد، بمعنى: ما جاءني أحد[84]. أمّا ابن عصفور فيقتصر على ذكر شرطين: كون الاسم نكرة، وكون الكلام نفيا أو نهيا أو استفهاما. والشرط الثّاني ينكره الأخفش، يقول:" فإن قلت: إنّما يكون هذا في النّفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، **يقول الله-تعالى-:{ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}[البقرة: 271]** فهذا ليس باستفهام ولا نفي. وتقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلهما[85].
- **فعل أمر من المَيْنِ:** الذي هو الكذب.
- **تفيد العموم:** نحو: ما جاءني من رجل[86].

ج-1-2- موقف القرافي من معاني (في):

ويردّ رأي الرّازي في أن تفيدّ(**من**) التــّبعيض في نحو: خاتم من حديد، وعن النّحاة أنّها لبيان الجنس لا للتــّبعيض[87]. كما يردّ رأي الرّازي

عندما قال:" والحقّ عندي أنّها للتـّمييز"[88]، بأنّ النـّقل مقدّم على الاستدلال، ويتعجّب من استدلاله بالمثال: ما جاءني من أحد، بمعنى: ميّزت الشّيء الذي نفيت عنه المجيء مع أنـّه كان متميّزا في نحو: ما جاءني أحد، قبل دخول "من"، لأنـّه لو صحَّ ما قاله هنا، لتناقض ذلك مع قوله بأنّها قد تأتي زائدة؛ لأنّ الزّيادة تقتضي عدم اعتبارها في المعنى، وما قاله هنا يقتضي أنّها معتبرة في المعنى[89].

تجمع كتب النّحو أنّها مناظرة لـ**(إلى)** في الانتهاء والغاية، إمّا مكانا **نحو قوله- تعالى -: {مِنْ أوَّلِ يَوْمٍ}[التوبة:108]** وعلامتها: تصلح أن تقاربها **(إلى)** لفظ نحو: مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ، أو معنى نحو: فاستعذ بالله من الشّيطان الرّجيم، وزيد أفضل من عمرو، عند المبرّد[90].

وذكر الشّيخ عزّ الدين أنّها حقيقة في ابتداء غاية الأمكنة، ويتجوّز بها عن ابتداء غاية الأزمنة وهو حسن يجمع به بين القولين.

ج-1-3- إغفال القرافي لبعض معاني (في) التي ودرت عند النّحاة نحو:

أ-التعليل: نحو قوله- تعالى-:{يَجْعَلُونَ أصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ} [البقرة:19].

ب-الفصل: نحو **قوله- تعالى-:{ وَاللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ } [البقرة: 220]،وبقوله-تعالى-{حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ}[آل عمران:179]**، يقول المرادي:" وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد، نحو: لا يعرف زيدا من عمرو"[91].

ج-الثلاثية: ج-1- إلى:

ج-1-1- معناها عند الفقهاء: يرى الرّازي أنها لانتهاء الغاية[92]، قيل: إنّها مجملة؛ لأنّها في **قوله- تعالى-:{وأيْدِيكُمْ إلَى المَرَافِق} [النّساء: 43]** تدخل الغاية، أمّا في **قوله - تعالى-:{ ثُـمَّ أتِمُّوا الصِّيَامَ إلَى اللَّيْلِ} [البقرة:187]** فتخرج منها، ولا يسلّم القرافي أنّ الغاية دخلت في آية الوضوء؛ لأنّ القاعدة أنّ المغيا تجب ثبوته قبل الغاية، وتكرّره إليها، نحو: سرت من مصر إلى مكّة، فالسّير الذي هو المغيا، بدأ وثبت قبل الوصول إلى مكـّة، واستمرّ وتكرّر السّير إليها، أمّا في الآية:**{ وأيْدِيكُمْ إلَى المَرَافِق}[المائدة:6]**؛ فإنّ المغيا هو غسل جملة اليد، واليد اسم للجملة، وثبوت غسل كلّ اليد قبل المرفق محال، لذلك لا يكون هو المغيا، ويتعيّن أن يكون العامل في **قوله- تعالى-:{إلَى المَرَافِق} [المائدة :6]** فعلا مضمرا، وهو المغيا، وتقديره: اتركوا من آباطكم إلى المرافق، فـ**(إلى)** غاية للمتروك لا للمغسول للقاعدة المتقدّمة... والإضمار والمجاز سواء على طريقه في "**المحصول**"، والمجاز أرجح على قوله في "**المعالم**"[93].

ج-1-2- أنواع دخول الغاية في المغيا: كما يضيف فائدة يرى فيها أنّ في دخول الغاية في المغيا أربعة مذاهب، ولكنّه يكتفي بعرض الثّالث، والرّابع فقط، فيرى في **ثالثها:** إن كانت متميّزة عن ذي الغاية بمنفصل حسّي، لم تدخل **كما في قوله - تعالى-:{ ثُـمَّ أتِمُّوا الصِّيَامَ إلَى اللـّيْلِ}[البقرة:187]**، فإنّ اللـّيل بسواده متميّز عن النّهار بالحسّ. وفي **رابعها:** إن كانت الغاية من الجنس دخلت، وإلاّ فلا، نحو قولك: بعتك من هنا إلى تلك الشّجرة، فإن كانت تلك الشّجرة زمانا والمبيع زمان دخلت، وإلا فلا.

ج-1-3- موقف النحاة من المعطوف بـــ(حتى):

يقدم تنبيها يشير فيه إلى أنّ النّحاة قد اتـــّفقوا على أنّ المعطوف بـــ**(حتّى)** لا بدّ وأن يكون داخلا في حكم ما قبلها لأنـــّك إذا قلت: أكَلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسَهَا، فلا بد أن يكون الرّأسُ مأكولا، وإلاّ فلا يصحّ الكلام، وهي حينئذ لا تنفكّ عن الغاية، وذلك ما لا خلاف فيه مطلقا، ويعزوه إلى جماعة دون ذكرهم، ويرى أنـــّه ينبغي أن يخصصّ ذلك، بـــ **(إلى)** وحدها، أمّا **(حتّى)** فلا، وإن كان في الذّخيرة يشير إلى أنّ **(حتّى)** و**(إلى)** للغاية.

أمّا ابن عصفور فيرى أنّه:" لا يخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لا تقترن. فإن اقترنت به قرينة تدلّ على أنّه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة. وذلك نحو قولك: "اشتريتُ الشُّقةَ إلى طَرَفِهَا"، والطرف داخل في الشّراء لأنَّ العادة قد جرت بأن لا يشتري الإنسان شُقَّة من غير أن يكون الطرف داخلا في الشّراء"[94]. ويضيف: "اشتريت الفدَّان إلى الطريق"، فالطريق غير داخل في الشّراء لأنّه معلوم أنَّ الطريق ليس مما يباع"[95]. والأمر الذي يؤكد تأثير السياق في دلالة الحروف.

ينقل ابن يعيش عن الزّمخشري قوله:" وإلى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية ، كقولك: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى بَغْدَادِ، وكونها بمعنى المصاحبة في نحو **قوله-تعالى-:{ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ} [النساء:2]** راجع إلى معنى الانتهاء"، فيرى أنّ **(إلى)** تدلّ على انتهاء الغاية كما دلّت على ابتدائها، ويعدّها نقيضتها؛ لأنّها طرف بإزاء طرف**(من)**،وهو السّبب الذي يراه وراء قول الزّمخشري؛ بأنّها معارضة **(من)**؛ أي مجانبة ومضادة لها، ثم يفرق بينهما يقول:" ولا تختص بالمكان كما اختصت به من، كقولك: خرجت من الكوفة إلى البصرة، فإلى دلّت أن منتهى خروجك البصرة ،

وكذلك إذا قلت : رغبت إلى الله، دللت به على أن منتهى رغبتك الله –عزّ وجلّ– وإذا كتبت فقلت: من فلان إلى فلان، فهو النّهاية، فمن للابتداء وإلى للانتهاء". ثم يطيل في شرحها، وتقديم اختلاف النّحويين حولها إن لم تقترن به قرينة [96].

والصحيح كما يرى ابن عصفور:" أنّها غير داخلة في الشّراء وعلى ذلك أكثر المحققين من النّحويين. وذلك أنّه إذا اقترنت قرينة بما بعدها، فإنَّ الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها غير داخل فيما قبلها، وقد يكون بخلاف ذلك، فإذا عري ما بعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر"[97].

ج–1–4– دلالة (إلى)على معاني أخرى: يرى آخر أنّها تأتي بمعنى **(مع)**، يقول:" و**(إلى)** من قوله :" إلى سارية المسجد" بمعنى "مع" **كقوله– تعالى– :{وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكِمْ}[النساء:2]**وكقول الشّاعر: **[الطويل]**

فَلَمْ أرَ عذراً بعدَ عشرين حِجَّةً ***مَضَتْ لِي، وَعَشْرٍ قَدْ مَضَينَ إِلَى عَشْرٍ

د–1– لكن:

د–1–1: معاني (لكن)عند القرافي: يرى أنّها تفيد الاستدراك بعد النّفي نحو: ما جاء زيد لكن عمرو، بشرط أن يتقدّمها نفي في المفردات أو يحصل تناقض بين المركبات، والعدد يذكر فيه المؤنّث ويؤنّث فيه المذكّر، ولذلك يرى أنّ المراد **بقوله – تعالى–: {والمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة:228]** الأطهار دون الحيض؛ لأنّ الطّهر مذكر والحيضة مؤنثة، وقد ورد النّص بصيغة التأنيث فيكون المعدود مذكرا لا مؤنثا.

د-1-2-معاني (لكن) عند النحاة: يرى ابن عصفور أنّها لا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفردة، فإن وقع بعدها جملة، كانت حرف ابتداء، وخرجت من باب العطف، ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى، نحو قولك:" قام زيد لكن عمرو لم يقم"، و "ما قعد بكر لكن قعد عمرو". ولا يجوز أن تكون موافقة لها، لا تقول:" ما قام زيد لكن ما قام عمرو[98]. ويقسم المرادي كل حرف إلى قسمين:

- **الأوّل:** أن تكون مخفّفة من "لكنَّ" الثقيلة. ولا عمل لها، إذا خُففت، خلافا ليونس، والأخفش، فإنّهما أجازا ذلك، ورُدّ بأنّه غير مسموع. وقد حكاه يونس عن العرب، وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا، نحو **قوله-تعالى-:{ولكنِ الشَّياطِينُ كفَرُوا} [البقرة :102]**، واختار الكسائي، والفرّاء، وأبو حاتم، التشديد إذا كان قبلها الواو؛ لأنّها حينئذ تكون عاملة عمل **(إن)**، وليست عاطفة، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو؛ لأنّها حينئذ عاطفة، فلا تحتاج إلى واوا كـ**(بل)**. ويرى أنّ هذا القسم- يعني**(لكن)** المخففة- ليس حرفا أصليا، وإنّما هو فرع **(لكنّ)** المشدّدة[99].

-**الثاني:** أن تكون حرف عطف. ويعزو الرّأي إلى جمهور النّحويين. ثمّ اختلفوا على ثلاثة أقوال[100]؛ **أحدها:** أنّها لا تكون عاطفة، إلا إذا لم تدخل عليها الواو. و**ثانيها:** أنّها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور. قال: وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، والأخفش؛ لأنهما قالا: إنّها عاطفة، ولمّا مثّلا للعطف بها مثّلا مع الواو. و**ثالثها:** أنّ العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان.

هـ – الرّباعية :

هـ –1– لولا:

هـ –1 –1– دلالته عند النحاة: وهو من الحروف المركبة من حرفين هما: **(لو)** و**(لا)**، وتدل عند النحاة على: **انتفاء الشّيء لوجود غيره:** لأجل أن لا يثبت النّفي الكائن مع لو فصار ثبوتا، وإلا فحكمُ **لو** لم ينتقض، فقوله– عليه الصّلاة والسّلام– :" لولا أن أشقّ على أمّتي لأمرتهم بالسّواك" ، يدلّ على انتفاء الأمر لأجل وجود المشقــّة المترتــّبة على تقدير ورود الأمر[101]. ويقول أبو يحي زكريا الأنصاري:" **(لولا)** مثلها لوما **(**حرف معناه في**)** دخوله على **(** الجملة الإسمية امتناع جوابه لوجود شرطه**)** نحو : لولا زيد . أي؛ موجود لآهنتك، امتنعت الإهانة لوجود زيد"[102].

–**التحضيض:** أي الطلب في دخوله على الجملة المضارعة نحو **قوله– تعالى–:{لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ} [النمل:46].** أي؛ استغفر.

– **العرض:** من زيادتي وهو طلب بلين نحو– **قوله– تعالى–:{فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ} [المنافقون:10]** أي تؤخرني إلى أجل قريب.

– **التوبيخ:** في دخوله على الجملة الماضية، نحو **قوله–تعالى–:{لَوْلاَ جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ} [النور:13].** وبخهم الله على عدم المجيء بالشّهداء بما قالوا من الإفك وهو في الحقيقة محلّ التوبيخ.

وينبه أبو يحي زكريا الأنصاري إلى أنّها لا ترد للنّفي ولا للاستفهام في الأصحّ؛ كالآية: **{فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ}[يونس:98]** أي؛ فما آمنت قرية، أي أهلها عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، وردَّ بأنّها في الآية للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب وكأنّه قيل: فلولا قرية قبل فنفعها إيمانها، والاستثناء حينئذ منقطع[103].

– **وقيل ترد للاستفهام: كقوله – تعالى–: {لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ }[الأنعام: 8]** ورد بأنّها فيه للتحضيض أي هلا أنزل بمعنى ينزل وقولي للاستفهام من زيادتي.

هـ–1–2– دلالته في أصول الفقه: يذكرها في البحر المحيط في أصول الفقه في الثنائي، يقول:" لولا: من حق وضعها أن تدرج في صنف الثلاثي ولكن المشاكلة أوجبت ذكرها هنا"[104]، ثم يشير إلى أنّه يمتنع بها الشّيء لوجود غيره، وأصلها **(لو)** و**(لا)** وبتركيبهما حدث لهما معنى ثالث غير الامتناع المفرد وغير النّفي[105]. ويشير بعد ذلك إلى أنّ **(لو)** فيها امتناعان؛ لأنّها يمتنع بها الشّيء لامتناع غيره، أمّا **(لا)** فنافية ، والنّفي إذا دخل على المنفيّ صار ثابتا، كما يشير إلى أنّه في تفسير ابن برجان عن الخليل كلّ ما ورد منها في القرآن فبمعنى**(هلاّ)** إلاّ في **قوله– تعالى–:{فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ المُسَبِّحِينَ} [الصافات:143].**

نخلص في نهاية عرضنا لما وجدناه في مدونة القرافي **(نفائس الأصول في شرح المحصول)** إلى أن تعامل الفقهاء مع الحروف اختلف عن تعامل النحاة معها، و ذلك لأسباب نذكر منها ما يلي:

–إن الفقهاء أخضعوا الحروف لكل الاحتمالات التي يحتملها السياق؛ للوصول إلى المعنى الذي يقبله العقل، والشرع لإصدار الأحكام الصحيحة، بينما يكتفى النحاة باستخراج معانيها كما وجدوه في كلام العرب، ولما كانت اللغة أحد معجزات القرآن بدا لنا أن تعامل الفقهاء معها كان من باب الحذر لأنّ الخطأ في التخريج يصدر عنه الخطأ في الحكم وبالتالي في تفسير مسائل الشريعة الإسلامية.

–إن شدة حرص الفقهاء جعلتهم يدققون في المسائل، ويقلبونها على مختلف أحوالها، وجعلتهم يكثرون من الأدلة والبراهين والأمثلة لتوضح مقاصدهم، ولقطع الشك في أحكامهم، وإن كان اختلافهم في بعض المسائل اللغوية نتيجة اختلاف مذاهبهم؛ لأنّ كل منتصر لمذهب يوجه المسألة اللغوية بما يوافق مذهبه.

– يضاهي القرافي في معرفته اللغوية علماء عصره من النحاة والفقهاء، الأمر الذي شحذ همته ليخوض في مسائلها موازاتا مع المسائل الفقهية.

– إن الفرق واضح بين دلالات حروف المعاني عند الفقهاء ودلالاتها عند النحاة، فبينما استمد النحاة معانيها من القرآن والحديث وكلام العرب؛ شعره و نثره، يستمد الفقهاء دلالاتها من العقل بعد اطلاعهم على معانيها في كتب النحو، فتراحم يؤولون ويوجهون ويقلبون المسائل على كل الاحتمالات الممكنة.

قدمنا هذا العمل ليكون محاولة للمقارنة بين كيفية تعامل النحاة والفقهاء مع حروف المعاني، وحاولنا أن نوجه بحثنا نحو ذلك الهدف، فإن وفقنا فمن الله وإن جانبنا الصواب فمن أنفسنا، والله نسال السداد والتوفيق.

– الهوامش:

[1]– يلين: بياء مثناة من تحت مفتوحة، ولام مشددة مكسورة، وياء ساكنة مثناة من تحت ونون ساكنة. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور ، طبعة دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة (د .ت)، ج1، ص 239.

[2] – البهفشيمي: بالياء الموحدة المفتوحة، والهاء السّاكنة ، والفاء المفتوحة، والشّين المعجمة المكسورة، واليّاء المثناة من تحت السّاكنة، المرجع نفسه،ج1، ص 239.

[3] – ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشّـيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمد معوض، وقرظه: عبد الفتّاح أبو سنّه، مكتبة البار، سنة: (1416هـ – 1995م) ، ط1، مج1، ص63.

[4]- مثل: الوافي بالوفيات،ج6، ص333، والمنهل الصّافي، لابن تغري بردي، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، طبعة مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، (1375هـ، 1956م)،ج1، ص 215.

[5] – حسن المحاضرة ، ج1، ص 316.

[6] – ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي، طبعة المطبعة الهاشميّة ، دمشق، سنة:(1953م)، ج6، ص 233، وكشف الظنون في أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، طبعة مطبعة وكالة المعارف باسطنبول سنة: (1362هـ – 1943م)، ج2، ص 153.

[7]- في كتابه: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، طبعة دار صادر، بيروت، لبنان،(1400هـ – 1980م)،ج3، ص 22.

[8] – المعافر: بفتح الميم والعين، وكسر الفّاء، نسبة إلى معافر بن يعفر بن مالك بن الحارث، من القحطانيّة. نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، مصر، سنة: (1342هـ – 1923م)، ج2، ص 303.

[9] – هو لقب يعني: ما يعطى لطلبة العلم من نقود وغيرها. ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم ، للقرافي، أطروحة لنيل الدكتوراه في أصول الفقه، جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق، أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكيّة، دار الكتب، القاهر، مصر، ط1، (1420هـ، 1999م)، ص31.

[10] – ينظر: المنهل الصافي، ج1، ص 215 إلى 217.

[11] - الديباج المذهب، ج1، ص 238.

[12] – المصدر نفسه، ج1، ص 31.

[13] – ينسبها ابن الأثير الجزري إلى قبيلة حمير اليمانيّة الأصل الكائنة بأرض المغرب، اللباب في تهذيب الأنساب، ج2، ص 249.

[14] – البهنسا: مدينة كبيرة تقع غربي النّيل بصعيد مصر، كما ينسب إلى بهفشيم إحدى القرى التابعة لمدينة البهنسا، لذلك كان ينسب إليها، فيقال: البَهْنَسِيّ، والبَهْفَشِيمِيّ. المصدر نفسه ، ج1، ص 32.

[15] – الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ، نشر مكتبة إسماعيليان بطهران (د .ت) ج1، ص 336.

[16] – الوافي بالوفيات،ج6، ص334.

[17] – المصدر نفسه ،ج1، ص 35.

[18] – الديباج المذهب، ج1، ص 238 و239.

[19] – نفائس الأصول في شرح المحصول، مج1، ص97.

[20] – المصدر نفسه، مج1، ص96.

[21] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، مادة، (ح، ر، ف)

[22] – الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص87.

[23] – المرادي (الحسن بن قاسم)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط2، (1403هـ، 1983م)، ص20.

[24] – ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1، ص64.

[25] – المصدر نفسه، ج1، ص37.

[26] – أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 211، 212. وحروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، دياب عبد الجواد عطا، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (1421هـ – 200م)، ص6

[27] – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ص337، والجنى الداني، ص 174.

[28]– العلاني بن عبد الله،(ت:761هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، (1990م)، ج1، ص70.

[29]– المصدر نفسه، مج3، ص999.

[30]- المصدر نفسه، مج3، ص999.

[31]– المصدر نفسه، مج3، ص1000.

[32]– المصدر نفسه، مج3، ص1003.

[33]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص1002 و1003.

[34]– شطر من بيت لسحيم عبد بني الحسحاس من قصيدة له أولها البيت:**[الطويل]**

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غـادِيَا * كَـفَـى الشَيْبُ و الإسْلامُ للمَرْءِ نـاهِيَا**

ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ ، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، دار مصعب، بيروت، لبنان، ط1، (1968م)،ج1، ص52.

[35]- نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص992.

[36]- المصدر نفسه، مج3، ص1001.

[37]- المصدر نفسه،مج3، ص1003.

[38]- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، ص152.

[39]- نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص 992.

[40]– المصدر نفسه، مج3، ص1005.

[41]- المصدر نفسه، مج3، ص 1010.

[42]– نُقِلَ عن الرّمّاني أنّها من الحروف العوامل، ومعناها الوعاء "أي اشتمال الظرف على ما يحويه". البحر المحيط في أصول الفقه، ج2، ص296.

[43] – ينظر: الجنى الداني، ص250 و 252.

[44]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص1016.

[45]– الكتاب، ج4، ص226.

[46]– الرّمّاني (أبو الحسن علي بن عيسى)،(ت:384هـ)، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، دار النّهضة، مصر،(1973م). ص.96

53– الكامل في اللّغة والأدب، للمبرّد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، طبعة جديدة، (1431هـ، 2010م)، ج3، ص71.

[48] – حسن عباس، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، (2000م)، ص74.

[49]– الصاحبي في فقه اللغة، ص114.

[50]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص 1017.

[51]– الجنى الداني في حروف المعاني، ص251 و252.

[52]– حاشية اللبناني على شرح المحلي، ص349، وينظر: موسوعة معاني الحروف العربية، علي جاسم سلمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2003م)، ص145.

[53]– أبو يحي زكريا الأنصاري الشافعي، غاية الوصول شرح لب الأصول، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، (د.ت). ص95.

[54]– شرح المفصل لابن يعيش،ج8، ص20.

[55]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص1017.

[56]– منهاج الوصول إلى علم الأصول، ص40.

[57]– أخرجه مالك في الموطأ، ج2، ص952.

[58]– المصدر نفسه، مج3، ص1018.

[59]– وهو المتفق عليه عند النّحاة والفقهاء، الكتاب، ج4، ص224.

[60]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص1018.

[61]– الجنى الداني، ص310.

[62]– شرح المفصل، ج8، ص13.

[63]– يردّ ابن عصفور على الكوفيين مؤيدا ابن السرّاج، فيجعل من لابتداء غاية الظهور؛ لأنّ ظهور الهلال بدأ من خلال السّحاب. شرح جمل الزّجّاجي، تحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ، 1998م)، ج1، ص 490 و491.

[64]– المصدر نفسه، ج1، ص 491.

[65]- حروف الجرّ، دلالاتها وعلاقاتـــــها، ص21.

[66]– كالمرادي، في الجنى الدانـــــــــي، ص 312.

[67]– ينظر: الكتاب، ج4، ص 225. و ص226

[68]– شرح جمل الزّجاجي، ج1، ص490.

[69]– رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص323.

[70]– مغني اللبيب، ج1، ص322.

[71]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص1018.

[72]– رصف المباني، ص323.

[73]– الجنى الدانـــي، ص310.أمّا ابن عصفور فتفرّد برأيه، فلم يستسغ أن تدلّ على تبيين الجنس، في الآيات المستشهد بها.شرح جمل الزجاجي، ج1، ص491، و492.

[74]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص1018.

[75]– يقول:"وتكون أيضا للتبعيض، تقول:هذا من الثوبِ،وهذا منهم،كأنك قلت بعضُه"الكتـــاب، ج4، ص225.

[76]– المبرّد،(ت:285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،دار الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج1، ص44.

[77]– الكتـــاب، ج4، ص225.

[78]– المصدر نفسه، ج4، ص 225.

[79]– المصدر نفسه، ج4، ص225.

[80]– المقتضـــــب، ج1، ص44.

[81]– معـــاني الحـــروف، ص97.

[82]–أخرجه مسلم في الصّحيح،ج1، ص347، في كتاب الصّلاة (4)، باب: ما تقول إذا رفع رأسه (40) (205 –477).

[83]– الجنـــى الـــداني، ص310.

[84]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص 1019 و1020.

[85]– الفرّاء،(ت:207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد على النجّار وأخرون، دار الكتب المصريّة، القاهرة، مصر، (1955م)، ج1، ص99.

[86]– نفائس الأصول في شرح المحصول ، مج3، ص1019 و1020.

[87]– المصدر نفسه، مج3، ص1020.

[88]– المصدر نفسه، مج3، ص996.

[89]– المصدر نفسه، مج3، ص1021.

[90]– الهروي، (ت: 415هـ)،الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات: مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا،(1413هـ، 1993م)، ص224.

[91]– الجنى الداني، ص314.

[92]– نفائس الأصول في شرح المحصول، مج3، ص1021.

[93]– المصدر نفسه، مج3، ص1023.

[94]– شرح جمل الزجاجي، ج1، 516.

[95]– المصدر نفســه، ج1، ص516.

[96]– شرح جمل الزجاجي، ج1، ص516 .

[97]– المصدر نفسه، ج1، ص516.

[98]– شرح جمل الزّجاجي، ج1، ص198 و199.

[99]– الجنى الداني، ص586.

[100]– المصدر نفسه، ص586.

[101]– شرح جمل الزّجاجي ، ج1، ص539.

[102]- غاية الوصول شرح لب الأصول، ص90. و ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج2، ص289.

[103]– المصدر نفسه، ص90.

[104]– البحر المحيط في أصول الفقه، ج2، ص289.

[105]– المصدر نفسه، ج2، ص289 و 290.